

# العام

السادة أصحاب الفخامة والسعادة والمعالي...

الرؤساء والأمراء والوزراء ...

السادة رؤساء الوفود...

السادة الحضور...

السلام عليكم...

ينعقد مؤتمرنا هذا العام في ظروف دولية بيئية واقتصادية وأمنية خطيرة تركت انعكاسات اجتماعية وسياسية واضحة مما يستدعي تضافر الجهود واستنفار الهمم وتقديم كل الإمكانيات للوقوف بوجه هذه التحديات والعمل على وضع الحلول اللازمة لها لإنقاذ المجتمع الدولي وكوكب الأرض برمته وبما فيه من خيرات وموارد طبيعية وتسخيرها لخدمة الشعوب وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لينعكس ذلك ايجابيا على رفاهية المجتمعات واستقرار الحياة الإنسانية وتطورها الى الأمام. وانطلاقاً من ذلك واستناداً الى الدراسات والتقارير التقييمية التي قدمتها الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التي تشير الى استمرار تزايد انبعاثات غازات الدفيئة وارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية وتفاقم تأثيرات تغير المناخ على مختلف القطاعات وخصوصاً تلك المؤثرة في الجوانب البيئية والاقتصادية وحياة الشعوب وأمنها المائي والغذائي واوضاعها الاجتماعية والسياسية فإن أمام مؤتمرنا مسؤوليات تاريخية وإنسانية لا بد ان يتخذ فيها مواقف حاسمة تجعله بمستوى هذه التحديات. ان أهم الواجبات التي لا بد ان يضطلع بها مؤتمرنا هذا العام هو مناقشة مسودة الاتفاق الجديد الذي يضع المجتمع الدولي بأسره وخصوصاً الدول المتقدمة أمام محك تاريخي حاسم وذلك لإمكانياتها المتقدمة على غيرها من الدول ولارتفاع مستوى وعي ودخل شعوبها وإمكانياتها المادية والتقنية ومسؤولياتها التاريخية لا بد أن تقوم بالعمل الجاد ورفع مستوى الطموح في خفض انبعاثاتها لسد الفجوة بين واقع هذه الانبعاثات وحاجة المجتمع الدولي الى هذا الخفض لتثبيت الارتفاع في معدل درجة الحرارة العالمية الى ما دون  $2^{\circ}C$  وتوفير الدعم المادي والتقني اللازم للدول المتضررة من تغير المناخ وخصوصاً تلك التي تضررت مصادر اقتصادها بشكل كبير والتي ليس لها أي دور ذو أثر في تزايد انبعاثات غازات الدفيئة لا تاريخياً ولا حاضراً وذلك انطلاقاً من مبادئ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة حسب القدرات والمصالح الوطنية والمسؤولية التاريخية في حصول المشكلة، ولا بد ان تقدم هذه الدول ما تعهدت به من التزامات في دعم وتمويل صندوق المناخ الأخضر (GCF) بمبلغ 100 مليار دولار/ سنوياً حتى عام 2020 لدعم

الدول النامية وخصوصا المتضررة منها وغيرها من الالتزامات في دعم صناديق وآليات الاتفاقية والبروتوكول بالإضافة الى الدعم التقني وبناء القدرات لتمكين هذه الدول من التكيف مع تغير المناخ والدخول الى حقل الطاقات المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون وتوفير إدارة بيئية سليمة للكربون بشكل عام في المجالات الاقتصادية المهمة كالزراعة والصناعة والنفط وإدارة المياه وغيرها ويمكنها من تنفيذ ما ورد في وثيقة مساهماتها المحددة وطنياً (INDCs) وقيادة الجهد الدولي في التوصل الى أي نتيجة أو صيغة قانونية متفق عليها ملزمة ضمن الاتفاق الجديد الذي لا بد ان يكون متضمناً لجميع عناصر الاتفاقية الإطارية في التكيف والتخفيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشفافية في الإجراءات مع ضرورة وضع آليات محددة لمعالجة تأثير تدابير الاستجابة التي تتخذها الدول المتقدمة على الدول النامية واعتماد آلية وارسو لمعالجة الخسائر والإضرار وجميع مقررات المؤتمرات السابقة باعتبارها أرثاً تاريخياً وعملاً مثمراً لا بد من تضمينه والاستفادة منه في الاتفاق الجديد.

وانطلاقاً من تضامن العراق مع المجتمع الدولي ومشاطرته له في القلق والمخاوف من تفاقم مشكلة تغير المناخ وتأثيراتها على مجمل الحياة على كوكب الأرض فقد قدم العراق وثيقة مساهماته المحددة وطنياً (INDCs) رغم الظروف الصعبة التي يمر بها والمعروفة للجميع في جوانبها الاقتصادية والبيئية والأمنية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية والأمن المائي والغذائي لشعبه.

لقد تضمنت هذه الوثيقة استعداد العراق للمساهمة الطوعية في خفض انبعاثاته باتجاهين أحدهما معتمداً على تحقيق الأمن والسلام في ربوع العراق والآخر وهو الأكبر معتمداً على الدعم المادي والتقني الذي يقدمه المجتمع الدولي عبر استعداد الدول المتقدمة والدول الأخرى والشركات التي لها القدرة على الاستثمار في العراق في مجال الإدارة البيئية السليمة للكربون وإدخال التقنيات البيئية منخفضة الكربون والطاقات المتجددة والأبنية الخضراء والبنى التحتية والتكيف مع تغير المناخ لزيادة مرونة وصمود قطاعاته المتأثرة وتقليل هشاشتها وغيرها من مجالات الاستثمار في العراق ومن خلال آليات وصناديق الدعم في الاتفاقية والبروتوكول (كصندوق المناخ الأخضر GCF وصندوق التكيف AF وآلية التنمية النظيفة CDM) عبر قرارات ومواقف نأمل ان تسهل لها سكرتارية الاتفاقية ويتخذها مؤتمر الأطراف لتمكين العراق من تنفيذ ما ورد في وثيقة مساهماته الوطنية المحددة (INDCs) التي قدمها رغم انه ليس لديه انبعاثات مؤثرة في مجمل انبعاثات غازات الدفيئة على



المستوى الدولي وهو من أكثر البلدان تضرراً من تغيرات المناخ والأكثر عرضه للتأثر بهذه التغيرات والأكثر هشاشة في العالم.

لقد كان لتغير المناخ تأثيراً واضحاً على قطاعات واسعة ومهمة اقتصادياً وبيئياً ومنها على سبيل المثال لا الحصر الارتفاع الكبير في درجات الحرارة والتأثر الواضح لقطاعي الزراعة والمياه بحيث أصبحت أكثر أراضي العراق متصحرة ويعاني من أزمة مياه حادة وأصبح الجفاف هو الحالة السائدة فيه مما فاقم ذلك من تزايد وثيرة وتكرار وشدة العواصف الغبارية فيه وتأثير ذلك جلياً على الصحة والسياحة وغيرها بالإضافة الى تأثير ارتفاع درجة حرارة وحموضة ومستوى مياه البحر على التنوع الإحيائي والشعب المرجانية واحتماليه ان تنغمر مساحات واسعة من جنوب العراق بمياه البحر مما سيؤثر على المصادر الرئيسية للاقتصاد في العراق حيث تتركز في هذه المنطقة أغلب ثرواته ناهيك عن تعرض العراق لأكبر هجمة إرهابية شرسة دفع بسببها سيلاً كبيراً من دماء خيره وأبنائه ومدخراته وأمواله مما يستدعي وقوف المجتمع الدولي معه لمعالجة هذه التأثيرات من خلال تنفيذ المشاريع التي وردت في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً التي قدمها.

وفي الختام أدعو المجتمع الدولي برمته ابتداء من الأمم المتحدة وسكرتارية الاتفاقية ورئاسة مؤتمر الأطراف والدول المتقدمة والدول الأخرى القادرة على الوقوف مع العراق ودعمه وتقديم كل إسناد مالي وتقني لتمكينه من تجاوز محنته وتنفيذ ما ورد في وثيقة مساهماته الوطنية (INDC) التي قدمها بما يضمن تحقيق هدفين أساسيين هما مساهماته مع المجتمع الدولي في عمليات تخفيف الانبعاثات وانجاز مشاريع التكيف التي تضمن مواجهة تأثيرات تغير المناخ عليه وزيادة صمود ومرونة قطاعاته المتأثرة وتقليل الهشاشة فيها ومعالجة التصحر والجفاف والعواصف الغبارية وارتفاع مستوى البحر وتمكينه من استثمار ثرواته لإسعاد شعبه وتمتعه بحياة كريمة كباقي شعوب الارض.

في النهاية نأمل لمؤتمرنا هذا كل النجاح لإنقاذ البشرية وكوكب الأرض بشكل عام من هذا الخطر المحدق خدمة لأجيالنا الحالية والأجيال القادمة لتتعم المجتمعات عموماً بحياة حرة كريمة وتحقيق أهدافها المنشودة في التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمته الله وبركاته.

Iraq